



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

لجنة المالية

الدورة الحادية والستون بعد المائة

روما، 16 – 20 مايو/أيار 2016

استعراض عمل لجنة المبادئ الأخلاقية

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد: Antonio Tavares

المستشار القانوني

مكتب الشؤون القانونية

الهاتف: +3906 5705 5132



mq173

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛
وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

موجز

تقدّم هذه الوثيقة، التي تم عرضها أيضاً على لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، استعراضاً لعمل لجنة المبادئ الأخلاقية منذ إنشائها في عام 2011 وحتى دورتها الأخيرة المنعقدة في أغسطس/آب 2015. والمقصد من هذا الاستعراض هو تمكين الأجهزة الرئاسية المعنية (لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمجلس) من اتخاذ قرار بشأن مستقبل لجنة المبادئ الأخلاقية.

التوجيه المطلوب من لجنة المالية

يُطلب إلى لجنة المالية استعراض هذه الوثيقة وتقديم تعليقاتها كما تراه مناسباً. وقد ترغب لجنة المالية، خلال مداولاتها، في الأخذ بعين الاعتبار مداولات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية الواردة في الملحق 2 بهذه الوثيقة. وإن لجنة المالية مدعوة بشكل خاص إلى رفع توصية إلى المجلس بشأن مستقبل لجنة المبادئ الأخلاقية.

أولاً - مقدمة

1- كانت لجنة المبادئ الأخلاقية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ولا تزال، تتسم بميزة فريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة. ففي عام 2008، دعت خطة العمل الفورية لتجديد منظمة الأغذية والزراعة (2009-2011)، والتي وافق عليها المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين (الخاصة)، إلى إنشاء لجنة للمبادئ الأخلاقية. واستعرضت لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية شروط تنفيذ هذا الإجراء على مدى سنتين من الزمن. ولم يكن هناك توافق في الآراء بين أعضاء المنظمة بشأن اقتراح إنشاء لجنة المبادئ الأخلاقية. ففي حين أيد بعض الأعضاء المبادرة، شعر عدد قليل منهم بالقلق لإمكانية أن تقوض اللجنة من استقلالية وظيفية المبادئ الأخلاقية والمسؤول عن المبادئ الأخلاقية. وتم التوصل أخيراً إلى تسوية في عام 2011. ووافق المجلس في دورته الحادية والأربعين بعد المائة التي عقدت في أبريل/نيسان 2011 على إنشاء اللجنة على سبيل التجربة لمدة أربع سنوات اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2012، وذلك على أساس الاقتراح الذي تقدمت به لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية.

2- وكانت العناصر الرئيسية للتسوية تقضي بأن تكون غالبية أعضاء لجنة المبادئ الأخلاقية من الأعضاء الخارجيين، وأن يتم تعيين الرئيس من بين هؤلاء الأعضاء الخارجيين وألا تمارس اللجنة أي وظائف إشراف في ما يتعلق بمسؤول المبادئ الأخلاقية. ويتم إنشاء اللجنة على سبيل "التجربة" لمدة أربع سنوات. وفي نهاية هذه الفترة يتم اتخاذ قرار بشأن مستقبلها. وكما تقضي اختصاصات اللجنة، كلف المجلس ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية باستعراض عمل لجنة المبادئ الأخلاقية خلال فترة الأربع سنوات، لمعرفة ما إذا كان ينبغي تمديد ولايتها لفترة أربع سنوات إضافية، أو إنشائها بصورة دائمة، أو ما إذا كان ينبغي إدخال أي تعديلات على نظامها الأساسي.

3- وتعمل لجنة المبادئ الأخلاقية، بموجب اختصاصاتها (أنظر الملحق 1) بوصفها فريقاً استشارياً يعني بكل ما يتعلق بالمبادئ الأخلاقية داخل المنظمة، لتأمين الإشراف العام على طريقة عمل برنامج الشؤون الأخلاقية، وكذلك لضمان فعالية تشغيله. وكانت اللجنة أيضاً مسؤولة عن استعراض وإسداء المشورة بشأن كل من العناصر الرئيسية في برنامج المبادئ الأخلاقية بما في ذلك ما يتصل بها من سياسات وأنظمة وقواعد، وتدريب، وبرامج الإقرار وأنشطة تلافي حدوث تضارب في المصالح.

4- وقد انتهت ولاية لجنة المبادئ الأخلاقية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن أنشطة اللجنة خلال السنوات الأربع الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلا اللجنتين طلبتا تقريراً مفصلاً عن أنشطة لجنة المبادئ الأخلاقية وهما تتوقعان الحصول عليه. ومن المسلم به أن القرار النهائي في ما يتعلق بمستقبل اللجنة يقع على عاتق أعضاء المنظمة وليس من اختصاص الأمانة. ومع ذلك، وبلاستناد إلى خبرتها خلال السنوات القليلة الماضية، تقدم الأمانة طيه بعض العناصر التي قد ترغب لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية في أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار النهائي بشأن مستقبل لجنة المبادئ الأخلاقية.

ثانياً - عمل اللجنة

5- تألفت لجنة المبادئ الأخلاقية من ثلاثة أفراد من خارج المنظمة وافق على تعيينهم المجلس بناء على توصية لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وأحد نائبي المدير العام والمستشار القانوني بوصفه عضواً فيها بحكم منصبه.

6- وتألفت اللجنة خلال سنتها الأولى، أي من يناير/كانون الثاني 2012 وحتى يناير/كانون الثاني 2013، من السيد Ngonlardje Kabra Mbaidjol¹، والسيدة Anne Marie Taylor² والسيد José Zalaquett³، كأعضاء خارجيين، والسيدة Tutwiler Ann، كنائب للمدير العام (المعرفة) والسيد Tavares Antonio كمستشار قانوني. وفي ديسمبر/كانون الأول 2012، تم تعيين السيد Daniel Gustafson، نائب المدير العام (العمليات) كعضو من داخل المنظمة ليحل محل السيدة Tutwiler. وفي يناير/كانون الثاني 2013، استقالت السيدة Taylor لأسباب صحية وتم تعيين السيدة Suomi Sakai⁴ كعضو خارجي حتى ديسمبر/كانون الأول 2015. وتم تجديد ولاية العضوين الخارجيين الآخرين، السيد Ngonlardje Kabra Mbaidjol والسيد José Zalaquett، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، وظل أيضاً السيد Gustafson والسيد Tavares أعضاء في اللجنة حتى ذلك التاريخ.

7- وعقدت اللجنة اجتماعين لها في عام 2012 في روما. وواظبت بعد ذلك سنوياً على عقد اجتماع واحد لها لمدة يومين في روما واجتماع سنوي واحد، أو اجتماعين، عن طريق المؤتمرات الفيديوية.

8- واستعرضت اللجنة، على مر السنين، مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك تنفيذ برنامج الإقرار المالي، والتدريب بشأن المسائل الأخلاقية، واستعراض العلاقات مع القطاع الخاص. كما أعطت اللجنة إرشادات عامة لأمين المظالم/المسؤول عن المبادئ الأخلاقية بشأن عمل مكتبه وكذلك بشأن عدد قليل من المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية ذات الصلة. وترد أدناه لمحة عامة عن أنشطة لجنة المبادئ الأخلاقية.

¹ السيد Ngonlardje Kabra Mbaidjol: مواطن من تشاد، هو المدير السابق لمكتب الشؤون الأخلاقية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. متقاعد حالياً من المفوضية، وهو أحد أكبر موظفي الأمم المتحدة مع خبرة واسعة في إدارة النزاعات والوساطة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وكذلك في عقد حلقات عمل تدريبية وأبحاث تتعلق بالمبادئ الأخلاقية والامتثال.

² السيدة Anne Marie Taylor: مواطنة من كندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. هي كبيرة المسؤولين السابقة عن المبادئ الأخلاقية في البنك الدولي. كما تولت مهام أمين المظالم وكبيرة المسؤولين عن المبادئ الأخلاقية في شركة Merk&Co. تتمتع بخبرة قيمة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمبادئ الأخلاقية، ولا سيما بشأن القضايا المتعلقة بتضارب المصالح وسوء السلوك والوقاية والتوعية.

³ السيد José Zalaquett: مواطن من شيلي، وهو محام وأستاذ قانون، يشارك في أنشطة الحقوق المدنية في شيلي. وهو المدير السابق لبرنامج حقوق الإنسان في جامعة شيلي ويعمل حالياً كأستاذ للمبادئ الأخلاقية والحوكمة وأستاذ لحقوق الإنسان، وذلك كجزء من برنامج دكتوراه لكلية الحقوق في جامعة شيلي.

⁴ السيدة Suomi Sakai: مواطنة من اليابان، تولت مهام الاستشارة الرئيسية لشؤون المبادئ الأخلاقية في منظمة اليونسيف منذ عام 2012. وقبل تولي مهامها الحالية، شغلت عدة مناصب رفيعة كممثل لمنظمة اليونسيف في نيجيريا وكمبوديا ونيبال.

ثالثاً - أنشطة لجنة المبادئ الأخلاقية

ألف - برنامج الإقرار المالي

9- أبقت لجنة المبادئ الأخلاقية قيد الاستعراض خلال ولايتها برنامج الإقرار المالي الذي يهدف إلى تيسير تأدية المنظمة لواجبها من أجل منع نشوء حالات فعلية أو محتملة من تضارب المصالح سعياً إلى الحفاظ على نزاهة الأفراد والمنظمة على حد سواء. ويأتي هذا اعترافاً بحقيقة أنه من أجل الحفاظ على الثقة العامة، على منظمة الأغذية والزراعة أن تتمثل لأفضل الممارسات للحوكمة المؤسسية في ما يتعلق بالشفافية والإقرار، مع مراعاة متطلبات الخصوصية.

10- وفي عام 2012، استعرضت اللجنة استبيان الأمم المتحدة بشأن برنامج الإقرار المالي، وأوصت باعتماده واستكمالته من قبل الموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. كما اقترحت اللجنة في مرحلة أولى تقليص عدد الموظفين المطلوب منهم المشاركة في البرنامج وأن يتم توسيع نطاق معايير المخاطر التي وضعها مكتب الشؤون الأخلاقية بموازاة تطوير البرنامج. وبحلول 31 مارس/آذار 2013، طُلب من 232 موظفاً تقديم بيانات الإقرار المالي؛ وكانت نسبة الاستجابة 100 في المائة ولم يكن هناك أي تعارض في المصالح بالنسبة لأي من الموظفين البالغ عددهم 232 موظفاً.

11- وفي عام 2014، تم تعليق برنامج الإقرار المالي مؤقتاً، على اعتبار أن أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية الجديد قد انضم إلى المنظمة في أواخر شهر أبريل/نيسان 2014. وغداة هذا التعيين، دعا الأعضاء في لجنة المبادئ الأخلاقية إلى تغيير الإجراءات بما يعطي أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية الحق في الاطلاع على بيانات الإقرار المالي وإفساح المجال له لمناقشة المعلومات المسترجعة مع مراجع خارجي كان قد ساعد كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. وأقرت اللجنة أيضاً هذا الاقتراح الذي يقضي بأن تعتمد الفاو برنامج الإقرار المالي الإلكتروني المستخدم في كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. ولاحظت اللجنة أن هذا النظام سيكون أكثر كفاءة وأنه سيحدد من المخاطر الأمنية والمتعلقة بالسرية، بالإضافة إلى توطيد التعاون بين الوكالات التي توجد مقرها في روما.

12- وفي عام 2015، أعربت اللجنة عن ارتياحها لاستئناف تنفيذ البرنامج، كما هو مبين في التعميم الإداري 18/2015 الصادر في 31 يوليو/تموز 2015. وأشارت اللجنة إلى الاستمرار في تنفيذ بعض الترتيبات التي اقترحت في السابق، بما في ذلك اللجوء إلى المراجع الخارجي الذي كان يساعد كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. ورحبت اللجنة أيضاً بالتحسينات التي أدخلت على النظام الإلكتروني.

باء- التثقيف والتوعية بشأن المسائل الأخلاقية

13- بما أن انخراط الموظفين هو عنصر محوري في تعزيز وترسيخ ثقافة أخلاقية في المنظمة، استعرضت اللجنة مبادرات التثقيف والتوعية بشأن المسائل الأخلاقية التي تم وضعها وتنفيذها على مرّ السنين. وتهدف هذه المبادرات إلى زيادة الوعي بشأن خدمات مكتب الشؤون الأخلاقية والاستماع مباشرة إلى مشاغل الموظفين العاملين في المواقع الميدانية المتعلقة بالمسائل الأخلاقية.

14- ولاحظت لجنة المبادئ الأخلاقية، على وجه الخصوص، أنه في عام 2013، نظم مكتب الشؤون الأخلاقية حلقات عمل في المقرّ الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة وفي 59 مكتباً من المكاتب القطرية الميدانية، وأنه وضع برنامجاً للتعليم عن بُعد. وفي حين أثنت اللجنة على الجهود المبذولة في مجال التدريب، اقترحت تعزيز برامج التعليم على جميع المستويات، كوسيلة لزيادة المعرفة والتوعية بشأن المسائل الأخلاقية، ومنع سوء السلوك لدى الموظفين وكذلك تعزيز السمعة المؤسسية.

15- وفي عام 2014، اقترحت اللجنة أن يقوم أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية برفع مستوى الوعي بدوره الجديد بين موظفي المنظمة، وعقد دورات تدريبية منتظمة في مجال الشؤون الأخلاقية، وإقامة شبكات للربط بين أمناء المظالم ومسؤولي الشؤون الأخلاقية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

16- وفي عام 2015، أوصت اللجنة بجعل البرامج التدريبية للتعليم عن بُعد وغيرها من البرامج التدريبية المواضيعية في مجال الشؤون الأخلاقية التي تم تعزيزها من قبل أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية إلزامية، برامج إلزامية وأن يتم رصد إنجازها وإدراجها في آليات تقييم الأداء. وأكدت اللجنة على أهمية توفير التدريب لكبار الموظفين في المنظمة واعتبرت أن التدريب المباشر بشأن مسائل تتعلق بسياسات المنظمة (الوقاية من التحرش وإساءة استخدام السلطة وحماية المبلغين عن المخالفات وتحديد تضارب المصالح ومنعه والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين) هو أمر ضروري أيضاً في المكاتب الميدانية حيث يوجد عدد كبير من الموظفين.

جيم- علاقة منظمة الأغذية والزراعة بالقطاع الخاص

17- بحثت اللجنة بدقة أسئلة متصلة بعلاقة المنظمة مع القطاع الخاص، وناقشت على وجه الخصوص المسائل المتعلقة بتضارب المصالح. وكانت خلفيات ووجهات نظر كل من أعضاء اللجنة حول هذا الموضوع هامة بشكل خاص وأدت إلى مناقشات مثمرة.

18- وفي عام 2013، استعرضت لجنة المبادئ الأخلاقية استراتيجية المنظمة الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص وسلطت الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات مناسبة للحد من مخاطر التضارب في المصالح التي يمكن أن تنشأ

مع مثل هذه الشراكات. وفي هذا السياق، أطلع أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية للجنة في عام 2014 على حصيللة المناقشات التي أجراها مع الإدارة المسؤولة عن الشراكات مع القطاع الخاص، وأحاط اللجنة علماً بالخطوات المتخذة لاحتواء مخاطر حدوث تضارب في المصالح والمكرسة في الاستراتيجية الخاصة بالشراكات مع القطاع الخاص.

19- ورأت اللجنة أن برنامج الإقرار المالي، بصيغته المعتمدة حالياً في الفاو وفي غيرها من وكالات الأمم المتحدة، غير كافٍ لوحده من أجل احتواء مخاطر تضارب المصالح. وفي هذا الصدد، أثنت اللجنة على الخطوات التي اتخذتها المنظمة في مختلف مراحل عملية استعراض إمكانية قبول المساهمات من القطاع الخاص (أي من مرحلة الفحص المسبق والاختيار إلى مرحلة رصد العملية) لاحتواء هذا النوع من المخاطر والتصدي لها. وأشارت اللجنة إلى عدم وجود أسباب محددة تحول دون المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية المنظمة للشراكات مع القطاع الخاص، غير أنها شددت على ضرورة الإبقاء على نظام رقابة محكم لتجنب حدوث تضارب في المصالح.

دال- إرشادات عامة بشأن مسائل مختلفة

20- أعطى أعضاء اللجنة، على مرّ السنين، وجهات نظرهم بشأن سير العمل في مكتب أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية. وكان على وجه الخصوص التكوين الخاص لوظيفة الشؤون الأخلاقية في المنظمة، بما في ذلك قرار دمج وظيفتي مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم، موضع مناقشات مطولة، بعدما أثار هذا التكوين ملاحظات من مختلف شبكات أمناء المظالم.

21- وفي عام 2013، درست اللجنة مسائل تتعلق بالمهام المترابطة لأمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية ومسؤول علاقات الموظفين، فضلاً عن برنامج الوساطة. وفي عام 2014، بحثت اللجنة بالتفصيل في قرار المنظمة دمج وظيفتي أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية، وأشارت إلى أن التنفيذ الأولي لعملية دمج الوظيفتين قد كانت ناجحة. ورأى الأعضاء، على وجه الخصوص، أنه بالإمكان تسهيل مهام أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية والوساطة من قبل نفس المكتب في المنظمة، بما أن أيّاً من المهام المطلوبة لا يستوجب إجراء تحقيقات، الأمر الذي يمكن أن يزيد من مخاطر عدم التوافق والتضارب في المصالح.

22- وفي عام 2015، أعربت اللجنة أيضاً عن ارتياحها لكون الجمع بين وظيفتي أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية لم يؤثر على كفاءة مكتب أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية، ولاحظت أنه قد تمت معالجة قضايا تتعلق بالتضارب في المصالح بنجاح. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن يستمر أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية في إحالة أية حالات يبدو أن التحقيق فيها ضروري إلى مكتب المفتش العام. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت اللجنة أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية على مواصلة ضمان السرية التامة في المسائل التي تناقش معه والمضي قدماً في رصد أي حالات محتملة لتضارب المصالح بين الوظائف.

23- وفي عام 2015، تبادل أيضاً أعضاء اللجنة وجهات النظر وأعطوا توجيهات عامة لأمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية بشأن بعض القضايا المتعلقة بإدارة الموارد البشرية التي أحييت إلى مكتبه طوال العام والتي تتعلق بآلية تقييم الأداء وسياسة التنقل وتفسير بعض سياسات وإجراءات الموارد البشرية.

رابعاً- مستقبل لجنة المبادئ الأخلاقية

24- أشار أعضاء اللجنة، في دورتها الأخيرة التي عقدت في عام 2015، إلى أنه كان من المتوقع أن تحدد لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية ما إذا كان ينبغي حلّ لجنة المبادئ الأخلاقية أم لا، بما أن مدة الأربع سنوات للجنة قد شارفت على نهايتها. ونظر الأعضاء في هذه المسألة بالتفصيل لكنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على توصية بهذا الشأن. غير أنّ المناقشة كشفت عن مجموعة من الآراء المفيدة جدا للنظر في هذه المسألة.

25- وأبدى أحد الأعضاء الخارجيين رأيه بأن لجنة المبادئ الأخلاقية قد اضطلعت بولايتها وأنه لدى المنظمة الآن وظيفة تتعلق بالشؤون الأخلاقية تعمل بشكل كامل. ولا يبدو أن هناك مبرر لإطالة مدة اللجنة لفترة إضافية مع الإبقاء على ولايتها الحالية أو بولاية منقحة. وعموماً، لا يبدو أن اللجنة ستجلب أية قيمة مضافة لهذه الوظيفة. واعتبر العضوان الخارجيان الآخريان أن أي قرار بخصوص اللجنة ينبغي أن تتخذه الأجهزة الرئاسية المعنية على ضوء جميع الاعتبارات ذات الصلة. كما اعتبر العضوان الخارجيان أن لدى الأمانة والأجهزة الرئاسية جميع العناصر اللازمة لاتخاذ قرار مستنير بشأن هذه المسألة.

26- وأعتبر العضوان الداخليان أن لجنة المبادئ الأخلاقية كانت منتدى مفيد للحوار وتبادل الأفكار، وأنه على الرغم من وجود آراء مؤيدة وأخرى معارضة لاستمرارها، سيكون من الصعب تبرير استمرارها. غير أن أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية اعتبر أن الدعم والمشورة اللذين قدمتهما للجنة كانا مفيدتين وأنه يميل إلى تأييد استمرارهما. ومع ذلك، لم يعتبر أن هذا التمديد ضروري لمستقبل أداء مهامه.

27- وقبل اتخاذ قرار بشأن مستقبل اللجنة، قد ترغب لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية في أن تلاحظ الدور الإيجابي الذي لعبته لجنة المبادئ الأخلاقية على مرّ السنين، بما في ذلك بالنسبة إلى الأعضاء في المنظمة. كما ينبغي الأخذ في الاعتبار التأثير الإيجابي للتكوين الخارجي للجنة، الذي ضم أعضاء ذوي خبرات ومؤهلات معترف بها، والذي وفر منتدى مفيداً جدا للحوار بشأن الشؤون الأخلاقية والمسائل ذات الصلة.

28- وعموماً، ظلت تكاليف تشغيل اللجنة ضمن حدود معقولة جدا. وكان هذا الحال خصوصا بعد اتخاذ القرار بعقد اجتماع سنوي واحد بحضور الأعضاء في روما واجتماعات أخرى عن طريق المؤتمرات الفيديوية. وفي ظل هذه الظروف، شملت التكاليف المباشرة لتشغيل اللجنة السفر وبدل الإقامة اليومي للأعضاء الخارجيين الثلاثة.

29- ومع ذلك، شمل عمل لجنة المبادئ الأخلاقية عددا من التكاليف غير المباشرة ولم تكن هذه التكاليف ضئيلة. وتضمنت هذه التكاليف إعداد الوثائق لدورات لجنة المبادئ الأخلاقية، والتي كانت تقع عادة ضمن مسؤولية أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية، وإعداد التقرير السنوي المقدم إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية. وقد وضعت عملية إعداد وثائق لجنة المبادئ الأخلاقية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية، وما تلاها من تفاعل مع مختلف الأطراف المعنية، بعض العبء على الأمانة. ويعود ذلك أيضا إلى الطبيعة الصغيرة نسبياً للمكاتب المعنية.

30- وفي الختام، ترى الأمانة أن لجنة المبادئ الأخلاقية كانت مفيدة جدا بالنسبة إلى المنظمة ككل، وأنه نظرا لتكوينها الخارجي، فإنها قد وفرت الراحة للأعضاء في ما يتعلق بأداء الوظيفة. كما أنها قدمت للأمانة منتدى "رفيع المستوى" للحوار بشأن المسائل المتعلقة بالشؤون الأخلاقية. ومع ذلك، وعلى الرغم من التسليم بأن هذه المسألة تعود تماما للأعضاء، وبأن اللجنة قد تأسست بناء على دعوة خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، فإن أمانة المنظمة ترى أن هذه الأسباب قد لا توفر مبررات كافية لاستمرار اللجنة. وكان الأعضاء قد شككوا بين عامي 2009 و2011 في الحاجة الفعلية للجنة المبادئ الأخلاقية، حين نظر المجلس ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية في مقترحات لإنشاء لجنة المبادئ الأخلاقية، وأدت تلك الشكوك في نهاية المطاف إلى إنشاء اللجنة على سبيل "التجربة" لمدة أربع سنوات. وفي هذا الصدد، قد ترغب اللجنتان في أن تلاحظا بأن هذا النظام غير موجود في المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وأن هناك هياكل أخرى، مثل لجنة المراجعة، التي تستعرض المسائل التي تدخل في نطاق عمل لجنة المبادئ الأخلاقية.

الملحق 1

اختصاصات لجنة المبادئ الأخلاقية وتشكيلها

1- تعمل لجنة المبادئ الأخلاقية بوصفها فريقاً استشارياً يهتم بكل ما يتعلق بالمسائل الأخلاقية داخل المنظمة، ويؤمن الإشراف العام على طريقة عمل برنامج الشؤون الأخلاقية ويكفل فعالية تشغيله. ولن تضطلع اللجنة بأية مسؤولية إشراف رسمية على مكتب الشؤون الأخلاقية، ولن تتدخل في أية أنشطة تشغيلية تتعلق بولايته.

2- تُنشأ لجنة المبادئ الأخلاقية لفترة أولية مدتها أربع سنوات. وخلال هذه الفترة، يتولى الأعضاء، من خلال لجنة الشؤون الدستورية والقانونية والمالية والمجلس، مراجعة عمل اللجنة لكي يتسنى، في نهاية الفترة المذكورة، تحديد ما إذا كان يتعين تمديد مدة اللجنة لفترة أخرى من أربع سنوات، أو إنشاؤها بصورة دائمة، أو لإجراء ما قد يلزم من تعديلات في طريقة عملها.

ولاية لجنة المبادئ الأخلاقية

3- استناداً إلى مبدأ عدم اضطلاع اللجنة بأية مسؤولية إشراف رسمية على مكتب الشؤون الأخلاقية، وعدم تدخلها في أية أنشطة تشغيلية، تكون ولاية لجنة المبادئ الأخلاقية كالتالي:

- (أ) إبقاء جميع المسائل ذات الصلة بصياغة برنامج الشؤون الأخلاقية في المنظمة وإعداده وتنفيذه قيد الاستعراض، بما في ذلك برنامج الإقرار المالي في المنظمة أو البرامج الهادفة إلى تلافي تضارب المصالح أو معالجته؛
- (ب) إبقاء نشاطات مكتب الشؤون الأخلاقية قيد الاستعراض استناداً إلى التقارير السنوية التي يحيلها مكتب الشؤون الأخلاقية إلى اللجنة وتقديم التوجيهات بهذا الصدد؛
- (ج) إسداء المشورة بشأن المسائل التي قد يحيلها إليها المدير العام؛
- (د) استعراض وتقديم المشورة بشأن فرادى العناصر الرئيسية في برنامج الشؤون الأخلاقية بما في ذلك ما يتصل بها من سياسات، ولوائح، وقواعد، وتدريب، وبرامج إقرار، وتلافي حدوث تضارب المصالح والسياسات ذات الصلة؛
- (هـ) تقديم تقرير سنوي عن أنشطتها إلى كل من المدير العام ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية؛
- (و) إسداء المشورة أو النظر في أية مسائل متصلة بأداء ولايتها.

تشكيل لجنة المبادئ الأخلاقية

- 4- تتألف لجنة المبادئ الأخلاقية من الأعضاء المبيينين أدناه الذين يعينهم المدير العام:
- (أ) ثلاثة أفراد من ذوي السمعة الحسنة من خارج المنظمة يوافق المجلس على تعيينهم، بناء على توصية لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية؛
- (ب) أحد نواب المدير العام؛
- (ج) المستشار القانوني.
- 5- تعين لجنة الشؤون الأخلاقية رئيسها من بين أعضائها من خارج المنظمة لمدة سنتين.

مدة شغل المنصب

- 6- يُعيّن الأفراد من خارج المنظمة لولاية مدتها سنتان. ويجوز للمدير العام تجديد تعيين الأفراد من خارج المنظمة، شرط موافقة المجلس، وبناء على توصية من كل من لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية. ويكون المستشار القانوني عضواً بحكم منصبه في لجنة المبادئ الأخلاقية. ويشغل نائب المدير العام منصبه لولاية مدتها سنتان يجوز تمديدها لفترة أخرى تصل إلى سنتين وفقاً لتقدير المدير العام. وإذا أصبح أحد المناصب شاغراً، يُعيّن عضو بديل لما تبقى من فترة الولاية، طبقاً للإجراءات ذات الصلة.

الدورات

- 7- تعقد لجنة المبادئ الأخلاقية دورتين عاديتين على الأقل سنوياً. ويجوز لرئيس لجنة المبادئ الأخلاقية أن يدعو إلى عقد دورات إضافية، إذا رأى ذلك مناسباً. ويجوز للمدير العام أن يطلب من الرئيس عقد اجتماع إذا دعت الحاجة.

النصاب

- 8- يُتوقع حضور جميع الأعضاء في كل اجتماع يُنظّم. ويجوز وفقاً لتقدير الرئيس، عند الاقتضاء، أن تُعقد الاجتماعات بحضور أربعة أعضاء على الأقل.

الأمانة

- 9- تتخذ المنظمة الترتيبات اللازمة لتوفير خدمات الأمانة لضمان سير عمل لجنة المبادئ الأخلاقية.

الملحق 2

مقتبس من تقرير الدورة الثانية بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية (روما، 14-16 مارس/آذار 2016)

[...]

خامسا - استعراض عمل لجنة المبادئ الأخلاقية

10- نظرت اللجنة في الوثيقة CCLM 102/2 المعنونة "استعراض عمل لجنة المبادئ الأخلاقية" بالاستناد إلى عرض قدّمه المستشار القانوني. وأشارت اللجنة إلى أن لجنة المبادئ الأخلاقية قد أنشئت بناء على طلب خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة، وهي سمة فريدة في منظومة الأمم المتحدة. وكان المجلس قد وافق، في دورته المعقودة في أبريل/نيسان 2011، على إنشاء لجنة المبادئ الأخلاقية على أساس تجريبي لمدة أربع سنوات اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2012. وخلال هذه الفترة، ستبقي الأجهزة الرئاسية ذات الصلة، خاصة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية والمجلس، على عمل لجنة المبادئ الأخلاقية قيد الاستعراض من أجل اتخاذ قرار بشأن مستقبلها في نهاية هذه الفترة.

11- وأقرت اللجنة بأن لجنة المبادئ الأخلاقية كانت مفيدة جدا، لا سيما خلال المرحلة الأولى من عمل الوظيفة المعنية بالشؤون الأخلاقية. وأعربت اللجنة عن تقديرها لأعضاء لجنة المبادئ الأخلاقية لما أنجزوه من عمل ولما قدموه من مساعدات إلى الأمانة وإلى الأعضاء.

12- وفي حين أحاطت اللجنة علما بأن لجنة المالية تنتظر أيضا في هذه المسألة، فإنها رأت أن لجنة المبادئ الأخلاقية قد اضطلعت بالمهمة الملقاة على عاتقها وأنه ليس هناك ما يبرر استمرار عملها. وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة إلى أن المسائل التي عالجتها لجنة المبادئ الأخلاقية تندرج ضمن اختصاص لجنة المراجعة التي رفعت تقريرا سنويا إلى لجنة المالية. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن الموظف المسؤول عن الشؤون الأخلاقية هو عضو فعال في شبكة الموظفين المسؤولين عن الشؤون الأخلاقية في منظومة الأمم المتحدة، وسيكون قادرا على الاستفادة من الدعم المناسب وتبادل المعلومات مع الأقران في هذا السياق. وطلبت اللجنة من الموظف المسؤول عن الشؤون الأخلاقية مواصلة تقديم تقرير عن أنشطة مكتب المبادئ الأخلاقية إلى الأجهزة الرئاسية، ربما في سياق استعراض لجنة المالية لتقرير لجنة المراجعة.

[...]